

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/WP.3  
29 December 2011  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورقة عمل حول نُهْج التنمية في المناطق الريفية في منطقة الإسكوا:  
تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة  
وخدمات البنية الأساسية

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2011

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

11-0387

## تمهيد

تجري مناقشة سبل معالجة التدهور الحاصل في المناطق الريفية منذ فترة طويلة. فبين الحياة في الريف والحياة في المدينة علاقة معقدة متعددة الأبعاد والاتجاهات، تؤثر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان العربية. وإن اختلفت الأوضاع بين البلدان، تواجه جميعها قضايا مشتركة وتعتمد نُهجاً مماثلة. وفي ظل الغموض السياسي الناجم عن إخفاق التدخلات الاقتصادية المخططة مركزياً، لا بد من التركيز على زيادة الحريات وتسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل، باعتبارهما قضيتين رئيسيتين من قضايا التنمية.

وانطلاقاً من أهمية مكافحة الفقر وإيجاد فرص العمل في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تتطرق هذه الوثيقة إلى الفرص المتاحة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، والقيود التي تعوقها، وتقتراح سبلاً لتفعيل عملية التنمية، وإدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية في صلب استراتيجيات التنمية.

وهذه الوثيقة هي جزءٌ من سلسلة ورقات عمل أعدتها شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا. وقد أعدت الإسكوا هذه الوثائق في إطار برنامج العمل، وهي تهدف إلى تحفيز المناقشة حول موضوع محدد.

والبحث الوارد في هذه الوثيقة هو ثمرة عمل السيد فيدال بيرينغيرو والسيد توماس ترافرس، ضمن إطار عمل شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية حول الاقتصاد الأخضر، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة. وقد جرى البحث بتوجيه عام من السيدة رُلى مجدلاني، رئيسة شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، ودعمها، وبمساعدة من السيد ريكاردو مسيانو، القائم بأعمال رئيس قسم القطاعات الإنتاجية في الشعبة.

والبحث في سلسلة ورقات العمل أوليٌّ لم يخضع لعملية المراجعة المعتمدة لمنشورات الإسكوا. ويمكن للقراء إرسال تعليقاتهم ومقترحاتهم عبر الموقع التالي: <http://www.escwa.un.org/main/contact.asp>.



## المحتويات

### الصفحة

ج	تمهيد
1	مقدمة
<u>الفصل</u>	
3	أولاً- لمحة عامة عن المناطق الريفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا ..
10	ثانياً- القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاجات البنية الأساسية .....
19	ثالثاً- مواجهة التحديات .....
26	رابعاً- خلاصة .....
28	المراجع .....

### قائمة الجداول

3	1- مؤشرات منطقة الإسكوا .....
10	2- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا .....
11	3- مؤشر الأداء اللوجستي للعام 2010 في البلدان الأعضاء في الإسكوا .....

## مقدمة

وفقاً للتقديرات، يعيش 70 في المائة من فقراء منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)<sup>(1)</sup> في المناطق الريفية، وهي لا تستوعب أكثر من 43 في المائة من مجموع السكان. وخلافاً للعديد من مناطق العالم، يتوقع أن يبقى معظم الفقراء في المناطق الريفية لمدة عشرين سنة إضافية على الأقل<sup>(2)</sup>. ولذلك فإن تنمية الأرياف في المنطقة هدف أساسي. وإذا تراجعت حركة النزوح إلى المدن سيتعين توفير المزيد من فرص تأمين الدخل في المناطق الريفية، وتحسين ظروف العيش وإيجاد فرص عمل أكثر استقطاباً لليد العاملة.

ولا تزال الزراعة أهم قطاع لتوليد الدخل في الريف في الكثير من أنحاء منطقة الإسكوا. وبما أن الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، حيث يرتفع خطر الجفاف، تشكل 85 في المائة من مجموع الأراضي، يزداد تأثير المنطقة وفقراء الريف بشكل خاص بالآثار السلبية لتغير المناخ ولذلك فإن الموارد المائية ورفاه الإنسان من أهم القضايا المطروحة. ومن الضروري تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية لا سيما من خلال مبادرات متكاملة للتنمية.

وفي المناطق النائية، لا يزال الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة محدوداً لا سيما خدمات البنية الأساسية، كالمياه والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومع أن المناطق الريفية تأوي معظم الفقراء في المنطقة، يفضل هؤلاء العيش في المدن، بسبب السياسات المعتمدة التي أدت إلى تفاقم التدهور البيئي ولم تساهم في تحسين حياة الفقراء في المناطق الريفية<sup>(3)</sup>.

وترتبط أهمية الريف بالنسبة إلى المنطقة بالأسباب التالية:

- هو مصدر رئيسي للغذاء مع أن المنطقة تستورد 50 في المائة من المواد الغذائية. فنظراً إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتقلب أسعار الأسواق العالمية تزداد الأهمية الاستراتيجية للزراعة المحلية في بلدان المنطقة القادرة على إنتاج الغذاء؛
- الفقر عموماً ظاهرة ريفية تطال فئات اجتماعية أكثر من غيرها، كالأسر المعيشية التي تعيلها المرأة، والعمال الذين لا يملكون الأراضي والعمال الزراعيين؛
- النزوح إلى المدن بسبب ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الريفية، وتزايد معدلات البطالة بين النازحين الجدد إلى المناطق الحضرية، لا سيما في صفوف الشباب؛
- تفاقم حالة عدم الاستقرار، بسبب عدم تلبية حاجات السكان لا سيما إيجاد فرص عمل كافية للشباب؛

---

(1) تتألف منطقة الإسكوا من أربعة عشر بلداً عضواً (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن). تستخدم في هذا التقرير تسمية "السودان" دلالة على البلد السابق الذي كان يضم السودان الحالي وجنوب السودان إذ لا تتوفر حالياً بيانات منفصلة لكل من البلدين.

(2) ESCWA (2008).

(3) Juma (2003).

- ندرة المياه العذبة في المنطقة. فحصة المناطق الريفية والقطاع الزراعي من المياه العذبة لا تزال كبيرة على الرغم من انخفاض إنتاجية هذا القطاع، إلا أن إعادة توزيع الموارد المائية قد تؤثر بشكل كبير على رفاه سكان الأرياف وتؤدي إلى النزوح واحتمال وقوع اضطرابات.

من هنا حاجة المنطقة إلى نموذج تنموي جديد يبذل فيه المزيد من الجهود لتحسين سبل العيش في المناطق الريفية. ومن شأن توفير فرص العمل الملائمة غير المرتبطة بالأعمال الزراعية، أن يحفز سكان الريف على البقاء في مجتمعاتهم. وأكثر ما يتناسب مع هذا النموذج الجديد ومع الاقتصاد في المناطق الريفية، إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة. وفي استعراض أجرته الإسكوا للسلع والخدمات المراعية للبيئة ولفرص تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>(4)</sup>، تبين أنّ هذه المشاريع تكثرت في الصناعات الخفيفة التقليدية كتصنيع الأغذية، والنسيج، والمفروشات، والمعادن، والبناء، التي عادة ما تتناسب مع المجتمعات الريفية في المنطقة.

قبل عقود، عندما كانت الاتصالات أكثر تعقيداً، كانت المناطق الريفية تلبى عموماً حاجات أسواقها، وترسل فائض الإنتاج إلى المدن. ولا تزال هذه الحال في بعض المناطق التي تعتمد حتى اليوم على الاكتفاء الذاتي. غير أنّ العولمة أخذت في الانتشار، وفي ظلّ الأنظمة التجارية الجديدة تنافس المناطق الريفية المراكز الحضرية بل إنها تزاحم أيضاً الأسواق العالمية.

ويؤدي تحسين قطاع الخدمات إلى زيادة فرص تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذا تيسرت مثلاً سبل الاتصال بالأسواق. ومع تزايد الكثافة السكانية في المدن، تصبح العودة إلى المناطق خياراً يلجأ البعض إليه، كالمقاعدين مثلاً، إلا أن قرار العودة رهن بتوفر الخدمات ومرافق البنية الأساسية بمستويات مقبولة.

ولا بد من العمل على تحسين البنية الأساسية وتطويرها لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف من المنافسة في الأسواق. أما التحسينات المطلوبة فيجب أن تشمل المجالات التالية:

- تأمين المياه النظيفة؛
- تأمين الطرق لتسهيل نقل السلع إلى الأسواق؛
- تطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية للتواصل مع السوق؛
- تأمين الطاقة الكهربائية (توليدها محلياً)؛
- إنشاء مدارس ذات مستويات جيدة لتدريب الشباب وجذب العائلات إلى المناطق الريفية؛
- تأمين الخدمات المصرفية وخدمات البريد؛
- إنشاء الشبكات الكافية للصرف الصحي ومراقبة التخطيط لحماية البيئة؛
- تأمين خدمات الدعم العامة والحكومية.

## أولاً- لمحة عامة عن المناطق الريفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا

### طبيعة البلدان الأعضاء في الإسكوا

تتنوّع البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث المساحة، ومستوى النمو الاقتصادي، ووفرة الموارد، وتوفّر فرص العمل، والتوسّع العمراني (الجدول 1). وتلاحظ فوارق كبيرة بين هذه البلدان من حيث عدد السكان ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل، ومستويات الفقر، ونسبة التعليم، والبنى الصناعية، والأداء الاقتصادي، ونصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها. وبناءً على مؤشرات التنمية العالمية، يتراوح عدد السكان بين حوالي 1.3 مليون نسمة في البحرين وأكثر من 80 مليون نسمة في مصر، ويتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين 550 دولاراً أمريكياً في اليمن، و100 دولار في فلسطين، ليصل إلى 70 000 دولار في قطر. وبعض البلدان الغنية بموارد النفط، في حين تعتمد بلدان أخرى بكثرة على القطاع الزراعي.

وتختلف بلدان المنطقة من حيث توزيع السكان فيها بين المناطق الريفية والحضرية. وتبلغ نسبة سكان المدن في منطقة الإسكوا 54 في المائة، وأكثر من 70 في المائة في الكويت ولبنان والأردن وفلسطين وعمّان والمملكة العربية السعودية، وأقل من 50 في المائة في مصر (45 في المائة)، والسودان (40 في المائة)، واليمن (32 في المائة). ولكل بلد من بلدان المنطقة ميزته الخاصة من حيث المعطيات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع أنها تتشارك جميعها في الرغبة في التحول نحو اقتصاد أكثر تحرراً ويتجه وجهة السوق. وقد بلغت بلدان المنطقة مراحل متفاوتة من هذا التحول، على الرغم من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في عدد من البلدان.

### الجدول 1- مؤشرات منطقة الإسكوا<sup>(5)</sup>

البلد	عدد السكان			نسبة سكان المدن			فرص العمل	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الفرد من الأرض	نصيب الفرد من المياه	موارد أخرى
	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون					
الأردن	X						X	X	X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	X						X	X	X	X	X
البحرين	X						X	X	X	X	X
الجمهورية العربية السورية		X					X	X	X	X	X
السودان			X				X	X	X	X	X
العراق			X				X	X	X	X	X
عمّان			X				X	X	X	X	X

## الجدول 1 (تابع)

البلد	عدد السكان			نسبة سكان المدن			فرص العمل	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الفرد من الأرض	نصيب الفرد من المياه	موارد أخرى
	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون					
فلسطين	X			X			X				X
قطر	X			X			X				X
الكويت	X			X			X				X
لبنان	X			X			X			X	X
مصر	X			X			X	X			X
المملكة العربية السعودية	X			X			X			X	X
اليمن	X			X			X				X

يُعتبر عدد السكان منخفضاً عندما يكون أقل من 10 ملايين نسمة؛ متوسطاً عندما يكون بين 10 و30 مليون نسمة؛ ومرتفعاً عندما يتجاوز 30 مليون نسمة.

تعتبر نسبة سكان المدن منخفضة عندما تكون أقل من 50 في المائة؛ ومتوسطة عندما تتراوح بين 50 و70 في المائة؛ ومرتفعة عندما تتجاوز 70 في المائة.

تعتبر فرص العمل نادرة عندما تكون أقل من مليون، ووفيرة عندما تكون أكثر من مليون.

يُعتبر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي منخفضاً عندما يكون أقل من 2 000 دولار؛ ومتوسطاً عندما يتراوح بين 2 000 و10 000 دولار؛ ومرتفعاً عندما يتجاوز 10 000 دولار.

يُعتبر نصيب الفرد من الأرض منخفضاً عندما يكون أقل من 0.07 هكتار للفرد، ومرتفعاً عندما يكون أكثر من 0.07 هكتار للفرد.

يُعتبر نصيب الفرد من المياه منخفضاً عندما يكون أقل من 1 000 م<sup>3</sup> للفرد، ومرتفعاً عندما يكون أكثر من 1 000 م<sup>3</sup> للفرد.

موارد أخرى: (نفط وغيره).

## خصائص المناطق الريفية في منطقة الإسكوا

يتأثر النشاط والأداء الاقتصادي في الأرياف في منطقة الإسكوا بخصائص السكان. وتتركز معظم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية في القطاع الزراعي، بينما تقل في القطاع غير الزراعي، والقطاعات الأساسية لانتعاش الاقتصاد في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء، وفي المنطقة ككل. والإنتاجية والكفاءة في القطاع الزراعي أساس مهم للاقتصاد في الكثير من البلدان الأعضاء في الإسكوا، فلا بد من توطيد هذا الأساس وتعزيزه لضمان التنمية الاقتصادية السليمة<sup>(6)</sup>.

وتختلف خصائص سكان الأرياف عموماً بين منطقة وأخرى، إلا أنها تتلاقى في بعض الأوجه الديمغرافية والاقتصادية. ومن عناصر التمييز بين سكان الأرياف وسكان المدن تنمية غير متكافئة، تؤدي في بعض الأحيان إلى ازدواجية في المجتمع. فغالباً ما يستأثر سكان المدن بالثروات والسلطة (السلطة السياسية)، ويجنون ثمار عملية التنمية، لا سيما في التعليم والرفاه والخدمات، بينما يعيش سكان الأرياف في حالة فقر وحرمان من الخدمات والمؤسسات النظامية، أسرى قيود الأمية وغياب التعليم ونقص المهارات.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة تغيّرات هامة في معدّلات النمو، وتوزّع الأعمار، وأنماط النزوح من الأرياف. وأشارت الدراسات إلى التأثير البالغ للتركيبة العمرية للسكان على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتركيبية الاقتصادية للسكان<sup>(7)</sup>. وتتغيّر التركيبة العمرية للسكان بفعل ثلاثة عوامل رئيسية هي، النزوح من الأرياف إلى المدن، والنزوح من المدن إلى الأرياف، ومعدل الوفيات. أما النزوح من الأرياف إلى المدن فكثيراً ما يكون بانتقال الشباب إلى المدن طلباً للعلم أو بحثاً عن العمل، أما النزوح من المدن إلى الأرياف فيرتبط عادةً بعودة المتقاعدين إلى قراهم بعد أن أمضوا حياتهم العملية في المدن<sup>(8)</sup>. ولهذه العوامل وتداخلها آثار على الاقتصاد والبيئة والسكان.

وتظهر دراسة<sup>(9)</sup> أجرتها الإسكوا على ثمانية بلدان، أنّ معدّل الشيخوخة يرتفع في الأرياف بوتيرة أسرع منه في المدن نتيجة لنزوح السكان في الفئة العمرية العاملة من الريف إلى المدينة طلباً للعلم أو العمل. ويؤثر هذا الانتقال على البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف. فلفقدان اليد العاملة في الأرياف آثار هائلة على المناطق التي تعتمد على الزراعة والصناعات الريفية<sup>(10)</sup>.

وتختلف مستويات الدخل بين سكان الأرياف وسكان المدن في المنطقة. فالفقر عادة يصيب المناطق الريفية ويتركز فيها أكثر من المدن<sup>(11)</sup>. ويظهر تقرير الفقر الريفي الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن 70 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع هم من سكان الأرياف<sup>(12)</sup>. والفقر في الريف ظاهرة منتشرة غير أنها تزداد خطورة في بعض أنحاء المنطقة كالأردن، وبعض المناطق في العراق، ولبنان، وصعيد مصر، وفي أقل بلدان المنطقة نمواً أي السودان واليمن. فحسب مؤشرات التنمية العالمية، يعيش 25 في المائة من سكان العراق على أقل من دولارين في اليوم، أما في الأردن فلا تتجاوز نسبة الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم 3 في المائة. ويطلق الفقر عادةً فئات محددة في الأرياف، تشمل العمال من غير مالكي الأراضي، والعمال الزراعيين، وبعض الأقليات الدينية، والأسر المعيشية التي تعيلها امرأة<sup>(13)</sup>.

وتعاني بلدان المنطقة من مشكلة عامة هي شح المياه وانخفاض معدل الأمطار، كانت دائماً العامل الأساسي في تحديد المكان الذي يعيش فيه السكان أو يرحلون منه. لذا أصبحت الواحات في صحراء مصر الغربية موطئاً لسكان الأرياف، أما في الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، ولبنان فغالباً ما كانت القرى الريفية مقصداً للسكان مع اقتراب فصل الربيع. ومع تدهور الموارد الأساسية اللازمة للزراعة أي الأرض والمياه، أو استعمالها لأغراض أخرى، تشهد المنطقة ندرة في الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية. وقد أدى الإفراط في استخراج المياه إلى انخفاض منسوب المياه المتوفرة، وإلى جفاف الآبار، ما يدفع الكثير من السكان إلى مغادرة القرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة سكان منطقة قلعة شباك في الأردن. ومن المحتمل أن تتفاقم مشكلة شح المياه مع تغيّر المناخ. لذلك من الضروري التركيز على زيادة كفاءة استخدام موارد الأرض والمياه، خاصة وأن هذه المشكلة تضر بالمناطق الريفية وبالزراعة فيها<sup>(14)</sup>.

(7) ESCWA, (2008), p. 9

(8) Ibid., pp. 9-10

(9) Ibid

(10) International Fund for Agricultural Development (IFAD) (2010), pp. 59-60

(11) ESCWA (2008), pp. 9-10

(12) IFAD (2010), p. 42

(13) IFAD (2010), p. 50

(14) Ibid., p. 154

ومن المشاكل التي تواجهها المجتمعات الريفية أيضاً صعوبة وصول صغار المنتجين أو المزارعين إلى الأسواق. فلا بد من إيلاء اهتمام أكبر لإيجاد طريقة لحث صغار المنتجين على العمل في مشاريع مستدامة وموجهة نحو السوق<sup>(15)</sup>. وذلك لا يقتصر على قطاع الزراعة فقط، بل يشمل أيضاً القطاعات غير الزراعية التي تواجه العائق نفسه وتعجز عن توفير المزيد من فرص العمل.

### المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تُحدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعايير مختلفة، منها عدد العاملين فيها، ومبيعاتها السنوية ومجموع الأصول التي تملكها. ونظراً لصعوبة تحديد المبيعات السنوية ومجموع الأصول بطريقة دقيقة، يفضل اعتماد معيار عدد العاملين. وحتى وفقاً لهذا المعيار، ما من تحديد واضح ومتفق عليه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم لا بل حتى في منطقة الإسكوا. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتنوع بين مشاريع يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و20 عاملاً كحد أدنى، وأكثر من 50 عاملاً كحد أقصى في بلجيكا أو اليونان، و100 عاملاً في الولايات المتحدة الأمريكية، و200 عاملاً في أسبانيا أو إيطاليا أو كندا، وحوالي 500 عاملاً في كل من ألمانيا، وأيرلندا، والدانمرك، وفرنسا. أما في منطقة الإسكوا فيتراوح عدد العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين 4 و10 عاملين في اليمن وبين 5 و50 عاملاً في مصر، وبين 10 و100 عاملاً في لبنان، وبين 5 و100 عاملاً في الأردن وعمان، وبين 10 و500 في الإمارات العربية المتحدة. ونظراً للاختلاف الكبير بين البلدان، تحدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا التقرير على أنها المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 5 و250 عاملاً، حسبما ورد في تقرير سابق صادر عن الإسكوا<sup>(16)</sup>.

وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في تحقيق النمو، وتعرف عادةً بأنها محرك أساسي لعجلة النمو الاقتصادي والابتكار. ويساهم توفر فرص مربحة في الأسواق، في زيادة معدل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإجمالي وبالتالي إلى زيادة فرص العمل وارتفاع مستويات الدخل. وعندما يزداد مدخول الأفراد يرتفع استهلاكهم، ما يولد فرصاً جديدة في الأسواق تؤدي إلى إنشاء المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلى عكس المشاريع العابرة للحدود، يأتي نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفوائد مباشرة على البلد، لأن معظمها مشاريع محلية تعتمد على موارد البلد وأسواقه. لذلك يُعتبر تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساساً لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل<sup>(17)</sup>.

وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في البلد وفي الحد من الفقر من خلال توليد فرص العمل. وعندما تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنماط حميدة من النمو، يمكن للسكان المستفيدين الحصول على فرص العمل وعلى سلع وخدمات أفضل، فنزداد إمكانية مشاركتهم في دفع العجلة الاقتصادية (إذ تؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الطلب). كما يرتبط نمو أي اقتصاد بقدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية، التي لا تتحقق إلا إذا سمح لهذه المشاريع بالاستفادة بشكل فعال من الفرص المتاحة. وتظهر الأشكال العلاقة بين عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبعض مؤشرات التنمية كنصيب الفرد من الدخل، ومساهمة القطاع غير النظامي، وما يوفره القطاع الخاص من ائتمانات، والمناخ العام للاستثمار. ويتبين أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة يزداد مع ارتفاع مستوى الدخل، وانخفاض

(15) Ibid., pp. 140-142

(16) ESCWA (2001), p. 5

(17) Tambunan (2008), pp. 128-130

مساهمة القطاع غير النظامي في الاقتصاد، وتوفير الائتمانات من القطاع الخاص، وتحسن المناخ العام للاستثمار.

وقد توصلت دراسات أخرى إلى اكتشاف علاقة ايجابية ومهمة بين معدل المباشرة بمشاريع جديدة وحجم القطاع الخاص (الذي يقاس بنسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي) ونصيب الفرد من الدخل، وعلاقة ايجابية واضحة بين كثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومستويات الدخل في البلدان. وتظهر استنتاجات كهذه، الدور الأساسي الذي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحريك النمو الاقتصادي، وتبين ضرورة عمل الحكومات على إتاحة الفرص المؤازرة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونموها، وذلك ضمن إطار استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي<sup>(18)</sup>.

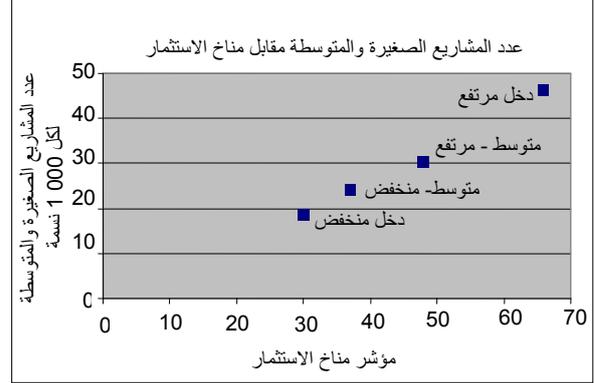
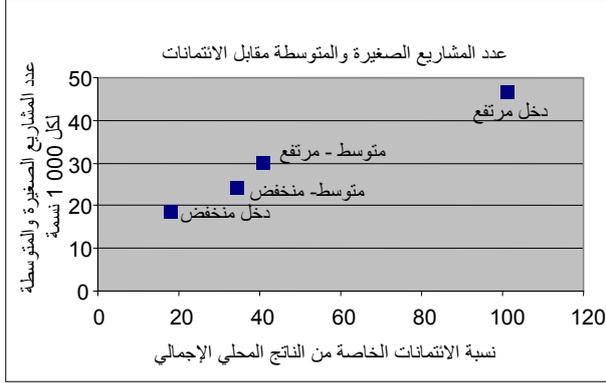
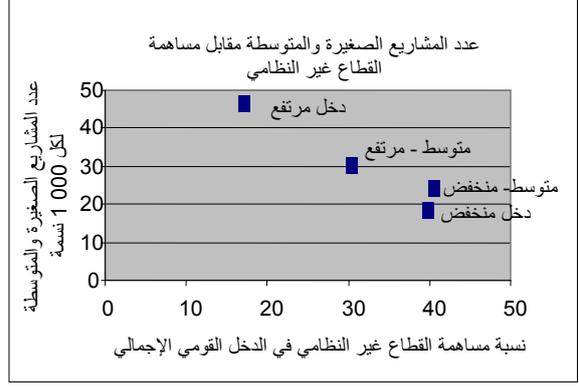
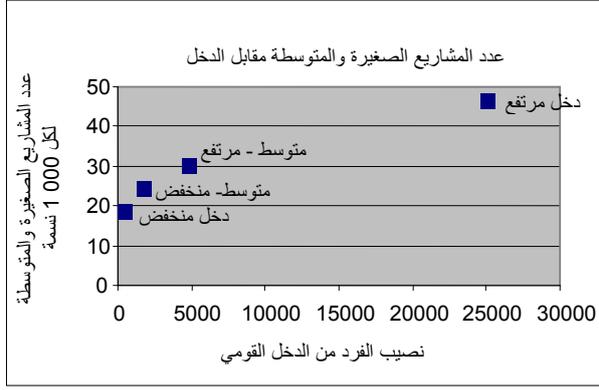
وتحظى طرق تعزيز جدوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسعها ونمو إنتاجيتها وإدارتها الفعالة باهتمام كبير في معظم البلدان النامية عند إعداد سياساتها، إلا أن القليل من البلدان قد نجحت في التحول من مشاريع صغيرة ومتوسطة غير نظامية تملكها عادةً الأسر ولا تكون مسجلة في المؤسسات الرسمية، إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة نظامية تتلقى الدعم اللازم من الحكومة وتعتمد في إنشائها على القنوات النظامية (كالمصارف، وخدمات البحث والتطوير، وحياسة التقنيات وغيرها...). أما الاهتمام بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيعود إلى إدراك دورها في تحريك النمو وتوفير فرص عمل تتيح لشريحة كبيرة من السكان الانتقال من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط الذي يعتبر العمود الفقري لنمو أي اقتصاد<sup>(19)</sup>.

#### الشكل- المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات التنمية

---

(18) Klapper (2006), pp. 1-4.

(19) Stevenson (2010), pp. 8-10.



المصدر: Kozak (2005).

### أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى المناطق الريفية

المشاريع الصغيرة والمتوسطة عموماً هي المصدر الأول لفرص العمل وهي توفر سبل العيش لحوالي 90 في المائة من الأسر في المناطق الريفية (غير الزراعة). وتنتشر معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، حيث تؤدي دوراً مهماً في التنمية. وكما ذكر أعلاه تكمن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على المساهمة في زيادة الدخل، وتوفير فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز التنمية الصناعية ودعم التنمية الريفية وزيادة الصادرات. وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة مزايا أخرى منها:

- كثرتها وانتشارها على نطاق واسع، وبالتالي قدرتها على المساهمة في تحسين اقتصاد المنطقة التي أنشئت فيها؛
- القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين الدخل وسبل العيش، والقدرة على استيعاب فائض اليد العاملة في قطاع الزراعة، وبذلك المساهمة في تقليص النزوح من الأرياف ومنع حدوث اضطرابات اجتماعية بسبب تدهور مستوى المعيشة، ولاسيما في أوساط الفقراء النازحين العاملين في المدن؛
- كثرة عددها في قطاع الزراعة، حيث يمكنها استيعاب فائض الإنتاج الزراعي، والمساهمة في تأمين دخل ثابت للمزارعين و/أو المزيد من الفرص، وأي دعم يقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يوفر يأتي بدعم غير مباشر لقطاع الزراعة؛
- اعتماد هذه المشاريع في المناطق الريفية على التقنيات التي تلائم واقع الحال في الأرياف، ما يجعلها أكثر مرونة؛
- قدرة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية على التوسّع إذا حققت النجاح؛

- قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمل بمبلغ صغير من رأس المال، وهي بذلك تتيح فرصاً جيدة لاستثمار المدخرات الصغيرة في المناطق الريفية، التي تكون عادةً من خارج القطاع المالي النظامي، وفرصاً لبناء قدرة القرويين على إدارة المشاريع؛
- قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تلبية حاجات السكان المحليين خاصة المستهلكين ذوي الدخل المنخفض (إذ توفر منتجات غذائية رخيصة كالجبن، والزيت، وأدوات ومكنات بسيطة)؛
- مرونة هذه المشاريع في التكيف مع تغير الأوضاع المحلية، وإمكانية تحسين الإنتاجية فيها من خلال إجراء استثمارات وتغييرات تقنية بسيطة، ويختلف حجم هذه التغييرات حسب عوامل عدة كالتنمية الاقتصادية أو الدعم الذي تحظى به المشاريع، أو الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### لمحة عامة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا

من شأن التحول نحو تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العامة والتصدير لأغراض النمو (التي تدلّ على تغيرات في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال) أن تحدث تغييرات توفر فرصاً جديدة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة وزيادة عدد أصحاب المشاريع. وتحتاج المناطق الريفية إلى إنشاء المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص العمل، وتحسين النمو، وزيادة معدل الإنتاجية، والقضاء على الفقر. ولتحقيق هذه الأهداف، سيكون من الضروري العمل بضوابط أكثر فعالية وشفافية، وتحسين البنى الأساسية الداعمة<sup>(20)</sup>. إلا أن نهج التنمية في المنطقة لا يزال يعتمد على الحكومات والمؤسسات العامة في تحريك عجلة النمو من خلال تخصيص الموارد وتحديد أهداف الإنتاج. وقد أخفق هذا النهج في تحقيق النتائج المرجوة لا بل أعاق في بعض الحالات تنمية المشاريع الخاصة وتقويتها<sup>(21)</sup>.

وتؤمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الإسكوا معظم فرص العمل خارج القطاع الزراعي والقطاع العام. وعند دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، أشار الأسرج إلى الدور الحيوي الذي تؤديه هذه المشاريع، إذ تساهم بنسبة 96 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن و59 في المائة في فلسطين، و25 في المائة في المملكة العربية السعودية<sup>(22)</sup>.

حسب الأسرج (2006)، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة آثار على التنمية في المنطقة العربية، منها:

- 1- تعزيز النمو الاقتصادي، والازدهار الاجتماعي.
- 2- توفير فرص العمل.
- 3- زيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد.
- 4- مكافحة البطالة والقضاء على الفقر.
- 5- ترسيخ علاقات الترابط على صعيد الاقتصاد الوطني من خلال شبكات الإمداد والتوزيع والصيانة والتكامل مع المشاريع الكبرى، وذلك عبر توفير مجموعة واسعة من الخدمات.
- 6- تشجيع روح الابتكار والابداع.
- 7- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع استغلال الموارد المحلية، وتوسيع الأسواق.
- 8- تنمية القدرات البشرية من خلال تقديم المساعدة التقنية وغيرها.
- 9- تعزيز القدرة التنافسية للبلد.
- 10- تشكيل مجموعات ذات قدرة تنافسية، تعمل على تكوين رأسمال أكبر من خلال إنشاء شبكات

ويمكن أن تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدور الأساسي في الأنشطة الاقتصادية المحلية. فهي التي توفر فرص العمل وتولد الدخل للكثير من الأسر. وفي حالة الأسر المعيشية الزراعية الفقيرة أو ذات الدخل المنخفض، هذه المشاريع، وأصغرهما خاصة، أي المشاريع الصغرى التي لا يتعدى عدد العاملين فيها خمسة عمال، والمشاريع الصغيرة التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 5 و20 عاملاً هي مشاريع ضرورية لتوفير سبل العيش. وتؤدي هذه المشاريع دوراً مهماً كونها محركاً لنمو الاقتصادات والمجتمعات الريفية في معظم البلدان<sup>(23)</sup>. ويقدم الجدول 2 بيانات تبرز أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع الصناعات التحويلية في بعض بلدان المنطقة.

#### الجدول 2- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا

النسبة المئوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع المشاريع	المساهمة في القيمة المضافة (النسبة المئوية)	المساهمة في الانتاج (النسبة المئوية)	المساهمة في التشغيل (النسبة المئوية)	الحجم (عدد العاملين)	البلد
95	--	40	70	49-5	الأردن
88	--	28	73	50>	البحرين
98	67	64	61	25>	فلسطين
95	68	67	90	50>	لبنان
99	80	25	75	49-10	مصر

المصدر: (2009) Nicola; (2010) Al-asrag.

#### ثانياً- القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحاجات البنية الأساسية

##### القدرة التنافسية ودور الحكومات

مفهوم القدرة التنافسية هو مفهوم واسع لا ينحصر بالاقتصاد وحسب. فعلى المستوى الوطني، تحدد القدرة التنافسية للبلد بأنها القدرة على جذب الأنشطة التي تعزز الإزدهار الاقتصادي والحفاظ عليها<sup>(24)</sup>، أو

(23) Tambunan (2008), p. 125.

(24) Porter (1990), p. 65.

"القدرة على توليد مستوى مرتفع من الدخل وتشغيل القوة العاملة على أسس مستدامة في إطار من المنافسة الدولية"<sup>(25)</sup>. أما على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فُحدد القدرة التنافسية بمدى قدرة الشركة على تنفيذ أنشطة تسهم في تحسين أدائها<sup>(26)</sup>. ولتبسيط المعنى، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التنافسية هي المشاريع التي تنتج سلعاً أو خدمات ذات نوعية أفضل من تلك التي تنتجها المشاريع المنافسة، أو بسعر أقل، فتزداد حصتها في السوق والتجارة. وتستمدّ القدرة التنافسية من القدرة على الابتكار والتميز في الأسعار.

والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الأول الذي يمد الاقتصاد بالقدرة التنافسية. فهي التي تولد القيمة المضافة. إلا أن الحكومات تضطلع بدور أساسي في تهيئة الظروف المواتية للمنافسة بوسائل مثل تخفيض الضرائب أو توفير الخدمات الداعمة للأبحاث والابتكار. وترتب العولمة والتقدم التقني المتسارع تكاليف كبيرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تطرح تحديات جديدة ولكنها تتيح أيضاً المزيد من الفرص. والواقع أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي من العوامل المساعدة على صمود البلد في ظل العولمة الاقتصادية لما تتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الحاصلة. وحتى تستطيع هذه المشاريع أن تقوم بهذا الدور، وتستمر في المبادلات التجارية العالمية، لا بد من أن تتمتع بالقدرة التنافسية من حيث السعر وجودة المنتجات واستيفاء شروط التسليم، في ظل سياسات حكومية داعمة.

ولكن ما من تحديد دقيق للقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذلك يلجأ الخبراء الاقتصاديون إلى دراسة القدرة التنافسية على أساس مجموعة من المزايا منها<sup>(27)</sup>:

- الميزة التنافسية في السوق المحلية؛
- الميزة التنافسية في الحصول على المواد الخام؛
- الميزة التنافسية في الحصول على التقنيات؛
- الميزة التنافسية في جودة الموارد البشرية؛
- الميزة التنافسية في حجم الطلب في الأسواق.

والتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن القدرة التنافسية في العالم<sup>(28)</sup> مرجع هام حول القدرة التنافسية للبلدان في مجالات مختلفة، وهو مثال عن التقارير الاقتصادية التي تتناول عناصر التنافسية لبلدان محددة. ويتناول التقرير القدرة التنافسية إنطلاقاً من إثني عشر عاملاً هي: البيئة المؤسسية؛ البنية الأساسية؛ البيئة الاقتصادية الكلية؛ الصحة والتعليم الابتدائي؛ التعليم العالي والتدريب؛ كفاءة سوق السلع؛ كفاءة سوق العمل؛ تطور السوق المالية؛ الاستعداد التقني؛ حجم السوق؛ تطور الأعمال؛ الابتكار. ويتضمن كل عامل عشرين مؤشراً يجري على أساسها تصنيف البلد من حيث قدرته على المنافسة. ومع أن هذه المؤشرات تطبق على مستوى الاقتصاد ككل في البلد، يمكن تطبيقها أيضاً على قياس القدرة التنافسية لأجزاء معينة من الاقتصاد، مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا يبقى مفهوم القدرة التنافسية مفهوماً نسبياً لأنه يعتمد على متغيرات معينة ومتعددة، ويقاس وفقاً لأداء الآخرين.

.Organization for Economic Cooperation and Development (1996), p. 3 (25)

.Porter (2004), p. 124 (26)

.Ibid (27)

.Schwab (2010) (28)

ويظهر مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي، أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان هي البلدان الأكثر قدرة على المنافسة على مستوى اللوجستيات وذلك بناءً على مجموعة من ستة مؤشرات للتنافسية مبينة في الجدول 3.

### الجدول 3- مؤشر الأداء اللوجستي للعام 2010 في البلدان الأعضاء في الإسكوا

البلد	مؤشر الأداء اللوجستي	الجمارك	البنية الأساسية	النقل الدولي	الكفاءة اللوجستية	التتبع والملاحة	التوقيت
الأردن	2.74	2.31	2.69	3.11	2.49	2.33	3.39
الإمارات العربية المتحدة	3.63	3.49	3.81	3.48	3.53	3.58	3.94
البحرين	3.37	3.05	3.36	3.05	3.36	3.63	3.85
الجمهورية العربية السورية	2.74	2.37	2.45	2.87	2.59	2.63	3.45
السودان	2.21	2.02	1.78	2.11	2.15	2.02	3.09
العراق	2.11	2.07	1.73	2.20	2.10	1.96	2.49
عُمان	2.84	3.38	3.06	2.31	2.37	2.04	3.94
قطر	2.95	2.25	2.75	2.92	2.57	3.09	4.09
الكويت	3.28	3.03	3.33	3.12	3.11	3.44	3.70
لبنان	3.34	3.27	3.05	2.87	3.73	3.16	3.97
مصر	2.61	2.11	2.22	2.56	2.87	2.56	3.31
المملكة العربية السعودية	3.22	2.91	3.27	2.80	3.33	3.32	3.78
اليمن	2.58	2.46	2.35	2.24	2.35	2.63	3.48

المصدر: مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي (2010).

ملاحظة: لا يشمل الجدول فلسطين.

وبسبب بعد المسافة ووعورة الطرق، كثيراً ما تسجل المناطق الريفية مراتب أقل من المجموع المسجل على مستوى البلدان الوارد في الجدول. فقد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في جبل لبنان أو في واحات مصر، تحديات لوجستية أصعب من تلك التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في بيروت أو القاهرة أو الإسكندرية.

ويتضح من خلال الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها معظم المناطق الريفية، أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير ما يكفي من فرص العمل لتحقيق مستويات دخل مرتفعة (أو دخل إضافي) لتأمين سبل عيش لسكان الأرياف.

وليس من السهل تحقيق التنمية الريفية، ولكن الأرياف تتميز عن المدن بمجموعة من المزايا لا بد من حسابها عند العمل على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه المزايا وفرة الموارد؛ والبيئة النظيفة؛ وانخفاض أسعار الأراضي؛ وتوفر اليد العاملة بمستوى المهارات الأساسية وبأجر قليل؛ والرغبة في العمل بدوام جزئي؛ وطيب أسلوب العيش الذي يجذب المستثمرين؛ وتوفر الفرص لإنتاج الأصناف غير الضارة بالبيئة؛ وقرب المسافة من المواد الأولية، كالمنتجات الزراعية.

وأشير في تقرير حول سياسة القدرة التنافسية في مصر<sup>(29)</sup> إلى أن القدرة التنافسية هي عنصر أساسي في تحسين مكانة الشركة في سلسلة القيمة من خلال البحث والتطوير والابتكار؛ وتحقيق التطور التكنولوجي؛

وتحسين المنتجات باستمرار؛ وتوسيع قاعدة المهارات؛ وبناء القدرات التقنية؛ والعمل بأسس منهجية؛ وبناء أنظمة مالية فعالة.

وهذه العوامل ليست حكرًا على مكان معيّن دون آخر. لذلك باستطاعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية تحقيق القدرة التنافسية، كأى شركة أخرى إذا أتاحت فرص متكافئة للجميع.

ومن الضروري إلغاء السياسات والآليات المؤسسية التي لا تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في المناطق الريفية الفرص التي تحظى بها المشاريع التي تملكها الدولة أو المشاريع القائمة في المدن. فمجرد الذهاب إلى مكتب حكومي والحصول على دفتر الشروط والمواصفات قلما يكون بالمهمة السهلة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة في المناطق الريفية.

### أوجه الخلل في البنية الأساسية في المناطق الريفية

تشير أرقام منظمة العمل الدولية إلى أن معدّل بطالة الشباب في المنطقة العربية هو بين أعلى المعدلات في العالم. وفي الأعوام الخمسين المقبلة، ستكون المنطقة بحاجة إلى إيجاد 74 مليون فرصة عمل إضافية لاستيعاب المنضمين الجدد إلى سوق العمل. وهذا الرقم يكاد يُعادل زيادة القوة العاملة بنسبة 75 في المائة، أي مجموع الزيادة في أعداد القوة العاملة بين عامي 1950 و2000<sup>(30)</sup>. ومن المتوقع أن يكون مصدر معظم فرص العمل الجديدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكنها لا تزال تواجه تحديات جمة:

- على صعيد النقل: يؤدي ضعف مرافق النقل والبنية الأساسية إلى ارتفاع التكاليف المباشرة وإطالة وقت التسليم، فيزداد الإنتاج المحلي وترتفع تكاليف التبادل التجاري. لذلك يمكن أن يساهم تطوير البنية الأساسية في إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يفتح لها أسواقاً جديدة. ومع ارتفاع كلفة النقل بنسبة 10 في المائة، يُحتمل أن يتراجع حجم التبادل التجاري بنسبة تفوق 20 في المائة<sup>(31)</sup>. ويسبب ضعف البنية الأساسية قيوداً تضعف القدرة التنافسية للكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأرياف في منطقة الإسكوا. ومع أن معظم البلدان تملك شبكة حديثة من الطرق الرئيسية وتخطط لتوسيعها، لا تصل الطرق إلى جميع المناطق الريفية. وقد أهملت شبكات السكك الحديدية عموماً في المشرق، ولكن أعيد إحيائها في مناطق أخرى لا سيما في المملكة العربية السعودية، حيث يربط معظمها بين المدن، ويصل بعضها إلى الأرياف التي لا تتوفر فيها محطات. والطرق من المناطق الريفية وإليها ضرورية لتحسين القدرة التنافسية للمشاريع. وحتى وقت ليس ببعيد، لم تكن المنطقة تدرك تماماً الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من التحولات الديمغرافية، أما اليوم فتتضح أكثر فأكثر الحاجة إلى توسيع شبكات البنى الأساسية في الأعوام العشرة أو الخمسة عشر المقبلة، أي بوتيرة أسرع من الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا حيث استغرق ذلك فترة أربعين عاماً؛

- على صعيد اللوجستيات: يختلف امتداد الخدمات التكميلية، كالبنية الأساسية لسلسلة أجهزة التبريد، والمستودعات، وتوحيد المقاييس، وخدمات الترخيص، وإجراءات عبور الحدود، وغيرها، وهي تزيد الكلفة اللوجستية وتضعف القدرة التنافسية. ولا يزال التشدد في مراقبة

(30) International Labour Organization (2009), p. 4

(31) World Bank (2007), p. 91

الحدود في المنطقة يعرقل أيضاً الممرات التجارية على الرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى<sup>(32)</sup>؛

• على صعيد الطاقة: لا تشمل إمدادات التيار الكهربائي بالتساوي جميع أنحاء المنطقة، حيث لا تزال مناطق كثيرة غير موصولة بشبكة الكهرباء العامة. وقد تناولت الإسكوا إمكانات مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توليد المزيد من الطاقة (خاصة الطاقة المتجددة) في المناطق الريفية<sup>(33)</sup>. غير أن إمدادات الكهرباء تبقى عقبة تعرقل عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، ما لم تتوفر مصادر الطاقة الكافية أو الفعالة من حيث الكلفة. لذلك لا بد من البحث عن مصادر جديدة للطاقة كالاستثمار في المشاريع الصغيرة لتوليد الكهرباء، مثل الوحدات الصغيرة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية أو الرياح غير الباهظة الكلفة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك دراسة احتمالات الاستثمار في المشاريع الكهرمائية الصغيرة؛

• على صعيد الاتصالات: إقامة أنظمة الاتصالات الرقمية وشبكات الانترنت باستخدام الكابلات، وضمان الحصول على خدمة الساتل والهاتف المحمول، هي من عناصر البنية الأساسية، التي تؤثر على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. وقد تنبّه عدد من البلدان لهذه الناحية وباشروا بوضع برامج لتطوير البنية الأساسية وتحديثها بحيث تصلح لتأمين هذا النوع من الخدمات. ويساهم تأمين التدريب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية في تعزيز قدرتها التنافسية على هذا الصعيد؛

• على صعيد خدمات الدعم: تتزايد في المنطقة شبكات مراكز دعم الأعمال وخدمات الدعم التي تسهل الحصول على المعارف (فعلى سبيل المثال أنشأت الإسكوا مركزاً لبلدان الجنوب في عمان في الأردن). إلا أن معظم هذه المرافق ينحصر في المدن. ومن الأهمية إنشاء مراكز قريبة من المناطق الريفية، لدعم قدرتها التنافسية ومساعدتها على الوصول إلى عناصر سلاسل القيمة. وعلى الحكومات العمل على إعداد برامج أكثر فعالية للابتكار، للمساعدة على نقل المعارف، وزيادة الحوافز المالية والضريبية لدعم الأبحاث والابتكار والجودة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الإدارة والقدرات في المؤسسات الحكومية. ولمشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعداد السياسات والبرامج تأثير على دور هذه المشاريع وفعاليتها. في الواقع، للمؤسسات التعليمية في المناطق الريفية تأثير أيضاً على قدرتها التنافسية؛

• على صعيد الخدمات المالية: من الضروري إنشاء آليات لتأمين الخدمات المالية في المناطق الريفية وتسهيل الحصول على هذه الخدمات. لذلك لا بد من توفير رأس المال التأسيسي ورأس المال المتداول ورأس المال الإنمائي؛ وإيجاد طرق مالية مبتكرة للتخفيف من المخاطر والتكاليف التي تترتب على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. وفي عصر ظهور الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف النقال، وتزايد أنماط القروض الصغرى، تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفرصة لتعزيز قدرتها التنافسية. ولكن التمويل الذي

(32) أعلنت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، ويهدف برنامجها التنفيذي إلى تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي وضعت قيد التنفيذ في الأول من كانون الثاني/يناير 1998. وتضم أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كل البلدان الأعضاء في الإسكوا والمغرب العربي.

تحتل به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لا يزال من أدنى المستويات في العالم. فصعوبة الحصول على التمويل من أكبر العوائق التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يكاد التمويل الكافي يتقصر على نسبة ضئيلة تحصل عليه من المصارف التجارية. ويزداد الوضع سوءاً في البلدان التي يشهد فيها القطاع المصرفي منافسة محدودة (كالجمهورية العربية السورية واليمن) ولم يسبق أن قدمت المصارف الكثير من القروض إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أما برامج القروض الصغيرة المتوفرة، فالطلب عليها يتجاوز العرض بكثير؛

- على صعيد القوى العاملة: يبلغ مجموع الأيدي العاملة في المنطقة 80 مليون شخص، وهو عدد يكفي لمباشرة الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إلا أن نسبة كبيرة من القوى العاملة هي حالياً أسيرة العمالة الناقصة. أما إنتاجية العمل فمنخفضة ومتفاوتة بين البلدان. فقد سجل كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق تراجعاً في الإنتاجية نسبة إلى العقد الماضي في حين سجلت بلدان أخرى نمواً بنسبة ملحوظة، ولا سيما في القطاع الزراعي، بلغت 3 في المائة في اليمن، و4 في المائة في مصر، و10 في المائة في المملكة العربية السعودية<sup>(34)</sup>.

### تحديات أخرى تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أرياف المنطقة تحديات أخرى منها<sup>(35)</sup>:

- قلة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة: في الكثير من بلدان المنطقة، لم يتطور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كفاية، فبقي غير قادر على تحقيق وفورات الحجم، بالقدر الذي يمكنه من منافسة الأعمال أو المشاريع الأخرى (الموردين والمشتريين والوسطاء) أو دخول الأسواق العالمية؛
- قلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القادرة على التأثير في الاقتصاد: معظم فرص العمل المتاحة توفرها قلة من المشاريع التي تتمتع بإمكانات كبيرة للنمو، تكاد لا تتجاوز نسبتها 10 في المائة من مجموع المشاريع القائمة، ولكنها تولد أكثر من 50 في المائة من فرص العمل الجديدة كل عام. والمنطقة تفتقر لأسباب كثيرة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا بل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بإمكانات عالية للنمو ولتوفير الكثير من فرص العمل للشباب؛
- نقص الخبرة الإدارية: تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نقص الخبرة المطلوبة في الإدارة لتحقيق النمو. وتفتقر المنطقة حتى الآن إلى الهياكل الأساسية المناسبة لتأمين الخبرات المطلوبة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. لذلك لا يتوفر سوى القليل من الوسائل للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يكفي من الخبرات، لا سيما في المشاريع الناشئة والمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها امرأة؛
- البيروقراطية: تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، إجراءات تنظيمية وإدارية معقدة وأنظمة ضريبية لا تشجع المستثمرين. كما تواجه عقبات كبيرة، مثل إجراءات التسجيل

(34) Economic and Social Data Service (2008), p. 10

(35) ILO (2009), pp. 3-8

المعقدة والمكلفة والتي تستغرق وقتاً طويلاً، وإجراءات الترخيص والتشغيل، وتسجيل الملكية، وإجراءات التصريح عن الأرباح وتسديد الضرائب. وتذليل هذه العقبات يقع ضمن صلاحيات الحكومات؛

- قدرات التصنيع: تتمتع المنطقة بمزايا نسبية في تصنيع عدد من المنتجات، كالخضار (الملوخية، والحمص، والكسكس...)، أو زيت الزيتون، أو الفاكهة (العصير، والتمر، والعنب، والجيلي...)، أو مشتقات الحليب، وقد أصبحت هذه المنتجات معروفة ومطلوبة. وحسب وضع مجموع كلفة إنتاج هذه السلع وتصنيعها ونقلها إلى خارج منطقة الإنتاج، نسبة إلى الكلفة المرجعية، تحدد إمكانية توجيهها إلى الأسواق أو استهلاكها في المناطق الريفية للاستعاضة عن الصادرات؛
- البحث والتطوير: لا تتوفر في منطقة الإسكوا مؤسسات كافية للبحث والتطوير، وخاصة في مجالات دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فمعظم البلدان تملك معاهد جيدة للبحث نسبياً في مختلف المجالات كالقطاع الزراعي، ولكنها تفتقر إلى الخدمات التطبيقية في البحث والتطوير، اللازمة لدعم جهود القطاع الخاص، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرة الكافية لوضع برامج خاصة بها للبحث وللتطوير؛
- حواجز التصدير: من القيود الهامة التي تعوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة نوعية المنتجات المصنعة، لا سيما في ظل فتح الأسواق نتيجة لاتفاقات التجارة الحرة. والمطلوب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تستوفي المعايير الدولية في مستوى الإنتاج والنوعية، لتتمكن من تحقيق النمو المستدام واكتساب القدرة التنافسية على المدى الطويل<sup>(36)</sup>؛
- النزاعات: تواجه معظم بلدان الإسكوا نزاعات حادة تترتب عليها ضرورة معالجة القضايا التي تنشأ ما بعد النزاع. ففي البحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن، تطرح حالات من عدم الاستقرار السياسي و/أو إرث الحرب، تحول دون تحسن الاستثمار وتثني المستثمرين عن المجازفة، إضافة إلى استيفاء العناصر اللازمة لبناء القدرة التنافسية، كشق شبكات الطرق السريعة وصيانتها؛
- تحديات أخرى: تشير التقارير والدراسات إلى تحديات أخرى يواجهها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. ومن هذه التحديات الحاجة إلى تطوير مستوى التعليم وتسهيل الحصول على المعلومات وتنمية المهارات والتدريب؛ ضعف المهارات والأنظمة الإدارية اللازمة للتمكن من المنافسة بفعالية في أسواق اليوم؛ الحاجة إلى تكييف أنظمة الإنتاج؛ النقص في المعارف والخبرات المطلوبة للتصدير؛ عدم توفر روابط استراتيجية مع المشاريع الكبرى وسلاسل التوريد العالمية؛ صعوبة الوصول إلى الأسواق وقنوات التوزيع؛ صعوبة الحصول على عوامل الإنتاج بأسعار مشجعة لأن قلة الكمية لا تسمح بالاستفادة من وفرة حجم المشتريات للحصول على تخفيض في الأسعار؛ عدم توفر اليد العاملة من ذوي المهارة والتحصيل العلمي؛ قلة استعمال التقنيات المستحدثة وصعوبة الحصول عليها؛ تدني نوعية المنتجات وضعف القدرة التنافسية؛ تدني مستوى الابتكار. وفي بعض البلدان، تطرح صعوبة حيازة الأراضي والمباني تحدياً إضافياً لا سيما قرب المدن الكبرى.

### المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسياسات دعم التنمية الريفية

مع إبرام الاتفاقات التجارية العالمية في ظل العولمة، لم تعد العزلة والحواجز التجارية وسيلة فعالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد ازدهرت المنطقة العربية بتجارها مع الخارج في الماضي، إلا أن ترسيم الحدود الوطنية في القرن العشرين لم يكن لمصلحة التجارة على المدى البعيد. وتعتمد الحكومات والهيئات الصناعية في عدد من البلدان العربية سياسات لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها. وهذه السياسات، سواء أكانت داخلية أم خارجية التوجه، لا تراعي، في معظم الأحيان، خصوصيات المناطق الريفية. ومن الأنشطة الداعمة لهذه المشاريع الحلقة الدراسية لبنك مسقط حول تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عُمان<sup>(37)</sup>؛ والمشروع الريادي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة<sup>(38)</sup> في مصر؛ وإنشاء وحدة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن وزارة المالية في الأردن.

لكن العقبات لا تزال كثيرة. وقد أشار البنك الدولي إلى ثلاثة أسباب رئيسية لانخفاض إنتاجية الاستثمارات في المنطقة:

"السبب الأول هو هيمنة القطاع العام على الإنتاج، هو لا يستخدم الموارد بالكفاءة التي يتصف بها القطاع الخاص. والسبب الثاني هو كثرة الحواجز الجمركية في المنطقة، حيث معدل التعريفات هو من أعلى المعدلات في العالم. فالبلدان ذات الأسواق المحلية المحدودة، سرعان ما تصبح سياسات الاستعاضة عن الواردات فيها غير مجدية. وفي أوائل الثمانينات، كانت التعريفات الجمركية منخفضة جداً مقارنة بما كانت عليه في مناطق نامية أخرى، وقد بقي مستوى التعريفات في المنطقة ثابتاً حتى اليوم بينما يتراجع في المناطق الأخرى. والسبب الثالث هو كثرة القيود المحلية التي لا تزال بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفرضها على الاستثمارات الخاصة. غير أن القيود المحلية على الاستثمارات الخاصة ليست دائماً بديهية، وافتقار القطاع الخاص إلى النشاط والتطوير ليس دائماً نتيجة لهيمنة القطاع العام. فالروتين الحكومي، وعدم كفاءة الجهاز القضائي والفساد، وفرض الضوابط الحكومية المشددة كلها عوامل تعوق الاستثمار الخاص. كما أن عدم توفر توجهات واضحة بشأن تطور السياسة العامة في المستقبل يخلق أجواء من عدم اليقين تحد أكثر فأكثر من الاستثمارات الخاصة"<sup>(39)</sup>.

إضافة إلى ذلك، لا تزال الحروب المستمرة التي تشهدها المنطقة وحالة عدم الاستقرار السياسي، عوامل تعوق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

### سياسات التنمية الريفية في بعض البلدان

مصر: مع الزيادة المتوقعة في عدد السكان، بحيث يصل إلى 95 مليون نسمة بحلول عام 2025، يُتوقع أن تضم مصر في الأعوام المقبلة نسبة كبيرة من فقراء الأرياف في المنطقة. والواقع أن لمصر تجربة طويلة مع التخطيط للتنمية الريفية تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر. فعقب ثورة عام 1952، بدأ الفلاحون

.See: <http://www.omaninfo.com/news/bankmuscat-seminar-highlights-global-perspective-sme-development.asp> (37)

.See: <http://www.sme.gov.eg/English/smpol.htm> (38)

.World Bank (2005), p. 162 (39)

في الأرياف يحظون بمزيد من الدعم والاهتمام، عبر بدء العمل بمفهوم التكامل بين المناطق وتعزيز الروابط بين المجتمعات الريفية. وفي تلك الفترة، أنشئت جمعيات للتنمية المحلية، إلا أن النهج المتبع بقي مركزياً وعلى مستوى القطاعات. وقد أطلقت المحاولات الأولى لوضع نهج متكامل للتنمية الريفية في عام 1973 واستمرت حتى عام 2005، مع إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية الريفية. ولكن حركة التعاون ما لبثت أن انكفأت إزاء حصر العمل بهيكل مؤسسي للتنمية الريفية. وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بنهج المشاركة على تنفيذ مشاريع إنمائية محلية. إلا أن النتائج المحققة تبقى محدود الفعالية في ظل تعقيد الهيكل المؤسسي للتنمية، والنمو السكاني المستمر. وقد أطلقت محاولات عدة لتعزيز دور البلديات في الحكومة المحلية. وتطرح قضيتنا انتشار البطالة بين الشباب الذين يتمتعون بالمؤهلات خاصة في صعيد مصر، وتلوث الأراضي مشكلتين أساسيتين تقوّضان استدامة التنمية الريفية.

وهكذا تعتمد التنمية الريفية في مصر على استراتيجيتين مختلفتين: استراتيجية المجتمع المحلي، واستراتيجية التنمية المتكاملة. وقد بدأ العمل مؤخراً بمفهوم التنمية المستدامة على نطاق اختباري محدود. والتنمية البشرية هي اليوم محور الإستراتيجية المتبعة، حيث الرغبة واضحة في بناء إطار تشريعي يركز على دعم مبادرات البلديات<sup>(40)</sup>. وللمستقبل، يقترح كروسمان وفولينغ برنامجاً لدعم الدخل في المناطق الريفية<sup>(41)</sup>.

الأردن: يخضع الأردن لنظام المركزية الاقتصادية والسياسية، فعمّان هي مركز جميع القطاعات الاقتصادية والسلطة الملكية هي مصدر جميع الصلاحيات الحكومية. وقد شهدت المناطق الريفية تحولات كبيرة، إذ تخلى البدو عن زراعة الكفاف، وبدأوا يتوجهون إلى الأسواق. وتعتمد الزراعة الحديثة على المياه المدعومة. والمناطق الريفية في الأردن، إذ تحظى بالمرافق الاجتماعية والعيادات والمدارس، تفتقر إلى مقومات النمو الاقتصادي، حيث لا تزال المشاريع الصغيرة والمتوسطة محدودة جداً. وتحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدعم منظمات غير حكومية، مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة التي دعمت إنشاء مشاريع الحرف والصناعات الغذائية في محمية ضانا الطبيعية<sup>(42)</sup>، ومؤسسة نهر الأردن التي تشجع المشاريع التي تديرها المرأة الريفية<sup>(43)</sup>.

ومعظم المجتمعات الريفية في الأردن تصلها إمدادات الكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية ولكنها تفتقر إلى الفرص الاقتصادية<sup>(44)</sup>. وفي الأعوام الأخيرة، أطلق الديوان الملكي مبادرة رائدة، إذ أنشأ مناطق اقتصادية خاصة لجذب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل في الأرياف، ولا سيما في بئرا ووادي الأردن. وهذه المناطق الصناعية الخاصة، تتمتع بسلطة أحادية إضافية تخولها القيام بدور الحكومة المركزية أو المحلية، وتخضع كل منطقة لإدارة مفوض يكلف بإنشاء المشاريع وإيجاد فرص العمل. والتصور اليوم هو أن تكون إنشاء هذه المناطق مقصداً لجميع المستثمرين وكان الهدف من إنشاء هذه المناطق الحد من ملكية القطاع العام، إلا أنها زادت حجم القطاع العام إذ بقيت المؤسسات الحكومية قائمة. غير أن مبدأ إنشاء هذه المناطق واضح وهو تسهيل إطلاق الاستثمارات الجديدة.

---

(40) Nawar (2006), p. 50

(41) Kruseman and Vullings (2007)

(42) [www.rscn.org.jo](http://www.rscn.org.jo)

(43) [www.jordanriver.jo/](http://www.jordanriver.jo/)

(44) Honey and Abu Kharmeh (1989), p. 75

لبنان: يتبع لبنان نهجاً مختلفاً كلياً هو نتيجة للنظام القائم على أساس التمثيل الطائفي، وما يطرحه من تحديات مرتبطة بالمصالح الانتخابية المحلية. وكثيراً ما تكون الابتكارات في الأرياف محلية، تنفذها المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة التي تعمل مع وزارة الزراعة أو وزارات أخرى على برامج مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالقنب، والبرنامج الريفي المتكامل الذي أعدته جمعية الشباب المسيحيين وتدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومن الأمثلة أيضاً ما تقوم به في منطقة الشوف إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي محمية الشوف، التي تشجع تصنيع الأغذية باستعمال المنتجات الزراعية العضوية المحلية. وتباع منتجات المربي والعسل في الأسواق المحلية وللسياح والمدن الساحلية. وقد شهد الكثير من المناطق الريفية في لبنان نوعاً من شبه التحضر وتنمية البناء على طول الطرقات العامة، فسكان المدن والمواطنون اللبنانيون المقيمون في الخارج يستثمرون في بيت ثان لهم. وقد أدى ذلك إلى تغيير كبير في طبيعة المناطق الريفية التي تتحول الآن من الزراعة إلى التنقل الموسمي والسياحة التي عادة ما تكون محلية، وإلى آثار بيئية سلبية، تطل نوعية المياه. ومع هذه الظروف، أنشئ عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، ومنها ما يتخذ طابع المؤسسة. ومع ذلك لا تزال بعض المناطق الريفية اللبنانية تعاني من فقر شديد، خاصة المناطق التي لا تتمتع بتمثيل سياسي قوي. وقد كان للحرب أثر بالغ على المناطق الريفية (والحضرية أيضاً)، ولا سيما في الجنوب بسبب مخلفات القنابل العنقودية الخطيرة التي زرعت في عام 2006، أدت إلى تفاقم حدة الفقر في الأرياف.

مجلس التعاون الخليجي: تركز بلدان مجلس التعاون الخليجي على تزويد سكان الأرياف بالمرافق والخدمات نفسها المتوفرة لسكان المدن. وهذا ما نصت عليه رؤية أبو ظبي 2030 التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية لتحسين الطرق وتسهيل الوصول إلى المطارات، وإنشاء المرافق الترفيهية كصالات السينما والمنشآت الرياضية، والمتاحف، والمراكز التجارية. ومن الضروري، لا بل من الأهم، توفير فرص العمل لضمان الازدهار والاستدامة في المجتمعات المحلية. وبذلك يمكن الحد من إفراغ المناطق الريفية من سكانها نتيجة لنزوح الشباب إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص عمل أفضل، كما يمكن زيادة دخل الأسر المعيشية من خلال زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة في هذه المناطق، مما يدعم النشاط الاقتصادي على نطاق أوسع<sup>(45)</sup>.

### الفرص المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة

في المنطقة فرص كثيرة ومتنوعة للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها:

- إمكانية توفير أسواق كبيرة لبيع المنتجات في ظل أوجه التشابه بين بلدان المنطقة (في اللغة والثقافة وغير ذلك)؛
- قرب المنطقة من أسواق البلدان المتقدمة، وتوقيعها العديد من اتفاقات التجارة الحرة مع بلدان أوروبية مختلفة؛
- توفر مصادر الطاقة بأسعار منخفضة؛
- توفر جهات التمويل التي ترغب في الاستثمار في إنشاء المشاريع المحلية.

### **ثالثاً- مواجهة التحديات**

## تحسين الأداء

لتحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أرياف المنطقة وتسهيل وصولها إلى الأسواق المحلية والعالمية، فوائد كثيرة تأتي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتسهم في الحد من الفقر، وتدعم نمو الاقتصاد الأخضر. وإذا استطاعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تكون عنصراً أساسياً في سلسلة القيمة الحقيقية، فيمكن أن تكون مصدراً لتوليد فرص العمل وزيادة الدخل وتقليص الفقر، وأن تساهم في كبح الاتجاه إلى التضرر وفي الحد من أنماط الاستهلاك غير المستدامة.

ويظهر تقرير للبنك الدولي، يستند إلى بيانات جمعت من ثلاثين بلداً منها ستة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الفترة 1990-2004، أن لتحرير تأمين الخدمات آثاراً إيجابية كبيرة على تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من نمو الدخل، وتعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(46)</sup>. ومن الآثار الإيجابية لتحرير الخدمات، يشير التقرير تحديداً إلى احتمال تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل الضعفين، وزيادة في الأسهم بمعدل ثماني مرات، وتحسن نمو الصادرات.

لذلك، يتوقع أن يكون لتحرير الخدمات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا آثار إيجابية على نمو الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو عموماً<sup>(47)</sup>.

## صندوق التنمية الريفية

حثت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة على العودة إلى "المبادئ الأساسية" في عدد كبير من البلدان. ومن هذه المبادئ ضرورة تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الوطنية العامة ووضع استراتيجيات الإنعاش. وتطبيقاً لهذه السياسة في مناطق أخرى، تُخصّص لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مبالغ إضافية من اعتمادات الميزانية العامة والمساعدات الخارجية، بما في ذلك موارد ضخمة من صناديق أنشئت خصيصاً للتنمية الريفية (كمبادرة ميزاياوا التي تهدف إلى زيادة الائتمانات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، وذلك بمساعدة الحكومة اليابانية). وهذه المبادرات لا تساهم في دعم انتعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة فحسب، بل يُقصد منها تعزيز النمو وتشجيع إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة جديدة، وخلق فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل (خاصة في صفوف المتخرجين الجدد) وتعمل في الوقت نفسه على زيادة الفرص المتاحة أمام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة حالياً أو التي قد تنشأ في المستقبل. وفي منطقة الإسكوا، بدأ تطبيق مبادرة مماثلة في عُمان وهي تحقق نجاحاً ملحوظاً.

### **عُمان: العمل للحساب الخاص والبرنامج المستقل للتنمية الوطنية**

أطلق هذا البرنامج في عام 2001 ومن أهدافه:

- (1) تشجيع تنظيم المشاريع؛
- (2) توفير فرص العمل للمواطنين، لا سيما الشباب؛
- (3) توسيع نطاق القطاع الخاص؛
- (4) تحقيق التنمية المستدامة.

يشجع البرنامج روح المبادرة بين المواطنين العمانيين، ويحثهم على إطلاق المشاريع الخاصة، ويشمل هذا البرنامج دعم الآليات المالية المبتكرة، وتأمين التدريب على تنظيم المشاريع، وتنفيذ خطط المتابعة. ويتضمن البرنامج منح القروض عبر بنك التنمية العماني بسعر فائدة لا يتجاوز 2 في المائة، ويبدأ تسديد القروض بعد عام من بدء المشروع، ويمتد لفترة ستة أعوام. وتعد أنشطة التدريب وبناء المهارات، من أهم ركز التدريب المهني الرسمية، وأه معاهد التدريب الخاصة

## التشريعات والحوافز

تتطلب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضع سياسات صناعية مبتكرة وفعالة تتضمن إجراءات مباشرة وغير مباشرة، وتطبيقها. ويمكن أن تشمل هذه السياسات ما يلي:

- تقديم إعانات مباشرة لدعم الإنتاج وتعزيز الصادرات؛
- وضع سياسات ضريبية وتأمين التمويل من خارج الميزانية لتشجيع الاستثمارات الداخلية والنمو؛
- تقديم قروض مدعومة، وتخصيص الأموال لقطاعات معينة، إضافة إلى تقديم حوافز للبحث والتطوير؛
- متابعة اتجاهات التجارة الدولية، والاستثمارات، واستيراد التكنولوجيا، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو قطاعات معينة؛
- الحد من الممارسات التي تقوّض القدرة التنافسية للصادرات؛
- تقديم الإرشاد على مستوى السياسة العامة لتشجيع المشاريع الرائدة.

ولا بد من الجمع بين هذه السياسات المبتكرة والطموحة والسياسات التي تحقق التراكم السريع لرأس المال البشري وذلك من خلال إعداد البرامج المناسبة للتدريب وبناء القدرات، ومراقبة حركة الائتمانات أو التوزيع الانتقائي للائتمانات المدعومة على القطاعات أو الصناعات المحددة.

ومن المعروف أن هناك ثلاثة مستويات من السياسات لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة(48):

1- السياسات على المستوى الكلي: إجراءات تعزيز الاستقرار المالي وفعالية الأسواق المالية، وغيرها من الإجراءات. وتساعد هذه السياسات على بناء الثقة بالحكومة والاقتصاد؛ ووضع أنماط أكثر تنوعاً واستدامة، وتخفيض الأعباء الضريبية والإدارية المفروضة على القطاع العام؛ وتحفيز الاستثمارات الاجتماعية في الصحة، والتعليم، والإسكان. وتشمل السياسات على المستوى الكلي إجراءات التحكم بمعدلات تضخم، ورفع الضوابط، والاستقرار المالي والنقدي، وضبط حركة الأسعار، والإجراءات التي تشجع التغيير في مجالات المنافسة، والسياسات التجارية، وبناء نظام مالي سليم.

2- السياسات على المستوى المتوسط: هي السياسات التي ترعى تنظيم المشاريع وتشجع روح المبادرة والمجازفة. وتهدف الإجراءات التي تتخذ على هذا المستوى إلى المساعدة على تحسين البيئة المؤسسية التي تتخذ في إطارها القرارات المتعلقة بالأعمال، كإحلال سيادة القانون وإنفاذه، وتقليص دائرة الفساد، وإنشاء مؤسسات يمكن من خلالها تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص.

3- السياسات على المستوى الجزئي: تساعد على الاستعاضة عن الضوابط والموانع، بالحوافز، والإجراءات المشجعة، والتدخلات الداعمة من الدولة. وتهدف الإجراءات المتخذة على هذا المستوى إلى تنفيذ الأنشطة الداعمة للمشاريع كأشطة التدريب على الأعمال، وتأمين الخدمات الاستشارية، وتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة، والمخصصة، وإصلاح المؤسسات العامة، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتطلع الحكومات بدور رئيسي في تهيئة بيئة مشجعة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكنها أن تنجح في تحقيق ذلك، من خلال دعم الخدمات المصرفية والمالية، وتقديم الحوافز الاقتصادية، وإنشاء مرافق الاستيراد والتصدير، والحد من الروتين الإداري، ودعم سيادة القانون، وضمان حسن سير الأنظمة القانونية والأنظمة القضائية وكفاءتها، واعتماد أنظمة عادلة وشفافة، وغيرها من الإجراءات. ولا يزال الجدل قائماً حول ما إذا كان إصلاح كل من مناخ الاستثمارات على المستوى المتوسط وبيئة الأعمال، كافياً لقيام قطاع خاص قوي وحيوي، وحول مجموعة السياسات والإجراءات والتدخلات التي من شأنها تحقيق النتائج المرجوة.

### تحديد الأولويات في المناطق الريفية

على الحكومات تحديد أولويات واضحة فيما يتعلق بالتنمية، مع النظر في المزايا النسبية التي تتمتع بها البلدان أو المنطقة، كالإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل، والقرب من الموردين أو التجار وغيرها. ومن الضروري رصد الفجوات والمخاطر المطروحة، والفرص المتاحة، وتحليلها من خلال التقييم المعمق. ولا بد من إعطاء الأولوية في الحلول المقترحة لتسهيل وضع الاستراتيجيات وتطبيقها لتحقيق نتائج تنطوي على أعلى درجات الفاعلية والكفاءة. ويجدر إعطاء الأولوية للمجالات التي سيكون لها الأثر الأكبر على المدى القريب

والمتوسط والبعيد، ولكن مع التنبيه إلى جدوى الإجراءات المتخذة؛ فقد لا تكون ملائمة في بعض الأطر الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية المحددة. ويمكن تحديد الأولويات باتباع الخطوات الخمس التالية<sup>(49)</sup>:

- حصر التركيز بعدد محدود من القطاعات أو المجالات أي تحديد ما لا يزيد عن خمسة قطاعات أولية لتحقيق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، من خلال أنظمة تبادل التعاقدات الفرعية الصناعية، ودعم اتحادات المشاريع الصغيرة والكبيرة، وإقامة الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتعزيز التعاون بينها؛
- تحفيز مبادرات التكنولوجيا والبحث والتطوير، التي قد تعود بالفائدة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجع اتباع معايير الجودة، وغيرها؛
- دعم تنمية الموارد البشرية عبر وضع برامج تدريب منهجية خاصة بتنظيم المشاريع وإدارتها، مع توسيع نطاق هذه البرامج وتطويرها؛
- تسهيل الحصول على التمويل من خلال وضع مخططات تمويل مبتكرة لا تعتمد على المصادر التقليدية، كالتعاونيات والاتحادات، والتمويل بالأسهم وتأمين رأس المال الاستثماري.

#### بناء المؤسسات ودعم الجهات الفاعلة في المناطق الريفية

من الضروري دمج المجتمعات والجهات الفاعلة في المناطق الريفية في نموذج التنمية السائد، لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد. إلا أن تلك المجتمعات والجهات لا تحظى عادة بالاهتمام الكافي. وفي أغلب الأحيان، تتجنب المؤسسات النظامية توفير الخدمات المستدامة في المناطق الريفية أو تفشل في ذلك (مثلاً الخدمات المالية، تنمية المهارات، دعم المشاريع، وغيرها). لذلك تصبح المؤسسات غير النظامية وشبه النظامية، والمزودون البديلاء كالتجار والمزودين بعوامل الإنتاج، هي من يؤمن الخدمات، على الرغم من عدم درايتها اللازمة للقيام بذلك، كما يحصل في معظم الأحيان تضارب واضح في المصالح إذ يميل كل طرف إلى ترويج منتجاته أو خدماته. وغالباً ما تكون القدرات المؤسسية والإدارية لمؤمني الخدمات من القطاع غير النظامي ضعيفة جداً، وهم يعملون في معزل عن الأنظمة السياسية، فيتصرفون كقادة وليس كجهات فاعلة في ميدان التنمية. ولكن من الأهمية عدم اللجوء إلى تفكيك المؤسسات غير النظامية أو شبه النظامية لأنها اعتادت على العمل في المجتمعات الريفية، إنما تشجيعها على توطيد العلاقة مع المؤسسات النظامية والعامّة.

#### المجموعات والتخصّصات

يمكن عبر تشكيل مجموعات من التخصّصات ذات الأولوية، تحقيق مكاسب كبيرة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يحدث ذلك تلقائياً كما حصل في واحة الفيوم في مصر حيث أقيمت مشاريع تركز على الأعمال الحرفية وصناعة الفخار؛ أو أن يتحقق بعد التخطيط له. وتسمح هذه العملية بتطوير التخصّصات والابتكارات ما يجعل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على المنافسة. فقد أصبحت مثلاً مشاريع "قرية واحدة منتج واحد" رائجة في آسيا. وتضطلع الحكومات بدور مهم في بناء هذه المجموعات وتعزيز الروابط المختلفة بينها من خلال السياسات المباشرة وغير المباشرة والإجراءات الأخرى، كما هو مبين

في الدراسة التي أجريت في إندونيسيا<sup>(50)</sup>. وليست هذه التجمعات هدف السياسات في البلدان النامية فقط، بل تنشأ أيضاً أنواع مركبة من المجموعات في البلدان المتطورة التي تعتمد فيها القطاعات أو القطاعات الفرعية على بعضها البعض أو تستفيد من بعضها. وتتوفر أمثلة بارزة عن تكوين مجموعات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الأساسية في شمال وسط إيطاليا (الصناعات الخاصة بالسياحة، والأغذية، والأزياء، والمفروشات، والآلات) وجنوب ألمانيا (صناعات السيارات، والأدوات الكهربائية، والآلات، والبرامج) وفي لندن الكبرى (الصناعات الخاصة بالأعمال المصرفية، والتأمين، والبرامج، والنشر، والأفلام، والموسيقى، والإعلانات، وغيرها من الخدمات) وفي سيليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية (البرمجيات، والأدوات الكهربائية، والحاسوب وغيرها)<sup>(51)</sup>.

ويكون من السهل عادةً الدعوة إلى نموذج موحد من التنمية المستدامة في المناطق الريفية من خلال تبادل الخبرات وتكرار برنامج تنمية موحداً أو تطبيقه بالكامل، في مجتمعات عدة. فينتقل المزارعون، والحكومات، ومشاريع الأعمال والصناعات، إلى تطبيق النماذج المستدامة باعتبارها الحل المناسب الذي أثبت نجاحه في مكان آخر. إلا أن المجتمعات الريفية تختلف من حيث الموارد المتاحة فيها ووضعها، مما يؤدي إلى إخفاق الخطط أو البرامج المعدة مسبقاً، ولو حققت نجاحاً في مناطق أخرى. لذلك من الأفضل جمع كل الجهات المعنية في المجتمع المعني لتبادل الأفكار بشأن الخطط والمشاريع المقترحة، وتحديد الخصائص المحلية مما يؤدي إلى تأييد المشروع أو رفضه وإلى توجيه الجهات المعنية. ومن شأن هذه الخطوة أن توفر طرقة بديلة لممارسة الأعمال وبالتالي تحقيق مكاسب إضافية، بما فيها إيجاد حلول أكثر استدامة للمجتمعات الريفية المعنية، على الصعيد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

#### إندونيسيا: التنمية الريفية من خلال مجموعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عاملاً أساسياً لتنمية الاقتصاد الريفي في إندونيسيا، كما في عدة بلدان نامية أخرى لا سيما في جنوب شرق آسيا. وقد اعتمدت الحكومة الإندونيسية أسلوب التجمعات، أي تجميع المشاريع التي تنتج منتجات متشابهة في مناطق محددة، واعتبرته عنصراً أساسياً في استراتيجية التنمية الريفية. وقد أنشئت تجمعات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الريفية وفق الأنشطة التقليدية للمجتمعات المحلية في مناطق محددة بناءً على ما تتطلبه المنتجات من مواد خام محلية وأيد عاملة ومهارات لتستوفي شروط النمو.

ومع أن الحكومة هي من أعطى الدفع لتجميع المشاريع، فإن نجاح هذه الإستراتيجية يعود بشكل رئيسي إلى قدرة التجمعات على بناء روابط متينة بين المشاريع التابعة لها، وبينها وبين مشاريع ومؤسسات من خارج شبكتها، كالمشاريع الكبيرة التي توفر التعاقد من الباطن، و/أو التجار والمشاريع التجارية في المناطق الريفية التي تشتري منها السلع التي تنتجها أو تزودها بالمواد الخام. وبفضل تلك الروابط، تمكنت المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لتجمع معين من تحقيق وفورات الحجم، مما أتاح لها الوصول إلى أسواق أوسع و/أو سمح لها بالحصول على أسعار أفضل من تلك التي كانت ستحصل عليها لو عملت كشركة منفردة، وذلك لصغر حجمها ومحدودية قدرتها.

المصدر: Tambunan (2008): pp. 123-146.

(50) Tambunan (2008), p. 128.

(51) Ibid., p. 133.

## تنمية القدرات

من الضروري تنمية القدرات في المناطق الريفية وتهيئة بيئة مشجعة من خلال ما يلي:

- تعزيز القدرة الإدارية للمؤسسات غير النظامية وشبه النظامية، وإدارتها من خلال توفير التدريب اللازم؛
- إقامة روابط بين المؤسسات النظامية وغير النظامية، لدعم المرونة (المزيد من الخدمات) وتعزيز المساءلة (بناء الثقة)، خاصة بالنسبة إلى الأكثر عزلة؛
- إنشاء تحالفات بين مختلف أنواع المؤسسات والقطاعات، مثلاً لتوفير التدريب والرعاية الصحية وغيرها، وتعزيز سلاسل القيمة في المناطق الريفية أو بناء سلاسل إضافية (أي عن طريق المحلات التجارية في المناطق الريفية، أو مشاريع تحويل المنتجات الزراعية)؛
- تخفيف المخاطر عبر تعزيز التنوع (الإنتاج الزراعي، والتحويل، والأعمال المالية، وغيرها)؛
- تقييم العرض والطلب لتخفيف التفاوت بينهما؛
- تزويد العاملين المحليين بالقدرات التقنية لتعزيز الاستقلال السياسي المطلوب لإدارة المخططات الإنمائية المحلية؛
- زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة في المجتمعات الريفية (والدراية في بعض المسائل في المجالات المالية، والإدارة، وتقييم الأسواق)، مما يعزز القدرة على اتخاذ القرارات على مستوى الأسر والمشاريع؛
- زيادة مجتمع المعلومات والإنترنت والتجارة الإلكترونية؛
- تعزيز ثقافة التنمية وتنظيم المشاريع بين السكان الريفيين، من خلال تنظيم حملات التوعية، أو تقديم التدريب، أو تبادل الخبرات/الشهادات؛
- جمع البيانات والمعلومات الدقيقة حول اتجاهات السوق.

### سياسات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة: حالة تونس في الفترة ما بين 1986 و2006

لتعزيز التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة التونسية بعدد كبير من عمليات إعادة الهيكلة، والخصخصة، بمشاركة فعالة من القطاع الخاص. وقد تزامنت جهود إعادة الهيكلة مع إصلاحات أخرى كتقليص عدد الضرائب وأعبائها، وسن قوانين جديدة (قانون المنافسة، قانون أسعار الاستهلاك، قانون حماية المستهلك)، وتوحيد الأنظمة الخاصة بإنشاء المشاريع وتنميتها، عبر جمع كل القوانين والأحكام في قانون موحد للاستثمارات. كما قدمت حوافز خاصة في بعض الحالات كمنح 70 في المائة من كلفة الدراسات الأولية ودراسات الجدوى للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في رأس مال المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودعم حصة العامل في الضمان الاجتماعي، والمساهمة في 30 في المائة من كلفة الأرض والمباني، ومنح 6 في المائة من كلفة الاستثمار، ومنح قروض تسدد على مدى 11 عاماً ومن دون فوائد.

وقد أطلقت الحكومة برنامجاً خاصاً يهدف إلى إنشاء 70 000 مشروع صغير ومتوسط خلال الفترة 2001-2009، أي بمعدل 1.4 مشاريع لكل 1 000 مواطن، مقابل 0.8 مشروع سجل في الفترة السابقة. وأنشأت المجلس الوطني لإقامة المشاريع والمشاريع المبتكرة كمرکز جامع لأصحاب المشاريع ثم وسعت المجلس بإنشاء موقع جامع لتشجيع مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة. كما أطلقت برامج داعمة أخرى، لتخفيض الحد الأدنى لرأس المال إلى 1 000 دولار؛ وإلغاء 70 في المائة من الإجراءات اللازمة لإنشاء المشاريع مع التطلع إلى إلغاء 90 في المائة منها بحلول عام 2009؛ إنشاء مؤسسات داعمة في كل أنحاء البلد؛ إنشاء مراكز أعمال توفر المعلومات وتقديم الدعم لصغار أصحاب المشاريع الجدد؛ إنشاء مصرفين مكتملين متخصصين في تقديم قروض صغيرة وبالغة الصغر للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ تطبيق برامج تخدم مصلحة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتشمل بناء القدرات، وإعادة هيكلة المشاريع، وجودة المنتج، والتدريب المهني، والقدرة التنافسية والمعلومات

## رابعاً- خلاصة

يتميز كل بلد من بلدان الإسكوا بمزايا خاصة في التاريخ والسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية والثقافية، إلا أن جميعها تلتقي في رغبة التحول نحو اقتصاد أكثر تحرراً وموجهاً نحو السوق. وقد بلغت بلدان الإسكوا مراحل مختلفة في هذا التحول، قبل ما شهده بعضها من تحركات اجتماعية أعادت التأكيد على ضرورة خلق فرص العمل والسير بالمجتمعات إلى مزيد من الانفتاح.

وقد بدأت الحكومات تدرك أن الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي المحلي ليس للحكومات بقدر ما هو للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في إيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل الرئيسي أو الثانوي للكثير من الأسر المعيشية. إلا أن المواطنين يعولون على الحكومة لإيجاد الحلول للمشاكل، لذلك يخشى أن يتزايد تدخل الدولة وتزداد ملكيتها للمشاريع بدلاً من أن تتراجع. ولطالما كانت الأسر المعيشية الزراعية الفقيرة أو ذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية عرضة لإهمال الحكومات في الماضي، واليوم لا تتوقع منها الكثير. غير أن التخفيف من حدة الفقر قضية ملحة لهذه الأسر.

وتتأثر سبل العيش في المجتمعات الريفية في المنطقة بمجموعة من العوامل المتداخلة. ومن الضروري وضع نهج شامل للتنمية الريفية في كل بلد، يتناول جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في المجتمعات الريفية في كل اقتصاد. ومن الضروري أيضاً تمكين المجتمعات الريفية من اتخاذ القرار بشأن استخدام الموارد الطبيعية واستراتيجيات سبل عيشها على نحو يضمن حماية قاعدة الموارد الطبيعية من جهة،

و لضمان استمرارها بأسلوب العيش الذي تختاره. ولتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل، لا بدّ من إشراك المجتمعات والجهات الفاعلة في المناطق الريفية في صلب عملية التنمية.

ولضمان تحقيق التنمية في المناطق الريفية من الضروري إجراء إصلاحات مستدامة تشمل ما يلي:

- إعادة تحديد الدور الذي تضطلع به الحكومة، بحيث تكون أكثر قدرة على تلبية حاجات سكان الأرياف، بوسائل متجدّدة ومبتكرة؛
- تفويض السلطة على المستوى المحلي، وإفساح المجال أمام المجتمعات المحلية للاضطلاع بمزيد من المسؤوليات والتصرف بالموارد اللازمة للمساعدة على تنمية مناطقها؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في المناطق الريفية من خلال تحسين البنية الأساسية، ومرافق التعليم وآليات الدعم؛
- إعطاء الأولوية للمجموعات (القائمة أو الناشئة) وتأمين البنى الأساسية لها من نقل واتصالات؛
- تعزيز دور المجتمع المدني وبناء الشراكات التي تضم المنظمات غير الحكومية ومجموعات المشاريع المحلية، وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المشتركة؛
- تشجيع الاستثمار الخاص في المناطق الريفية عبر تقديم الحوافز الحكومية؛
- تسهيل التمويل الأولي لصالح المناطق الريفية ومراقبة نتائج مبادرات إنشاء الشبكات؛
- إتاحة بيئة مشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الريفية؛
- الاستفادة من الإنترنت في المعاملات الحكومية والمعاملات بين الإدارة المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مبادرات المشتريات العامة الإلكترونية التي تتيح فرصاً منصفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء المزيد من مراكز الموارد والمراكز النموذجية، وإطلاق مبادرات التدريب، وإطلاق مشاريع ريادية داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية؛
- التركيز على القطاعات الاقتصادية التي تبشر بالنجاح انطلاقاً من أبحاث السوق، لضمان استدامة المشاريع وجدواها، مثل الأعمال التجارية الزراعية، والحراجة، وتصنيع الخشب، والسياحة البيئية.

ومن المعروف عموماً، أن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكان في الأرياف أم في المدن في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، تتطلب إصلاحات كبيرة لإتاحة بيئة مشجعة للمنافسة وإنشاء المشاريع. ومن الإصلاحات:

- تقليص حجم التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي ودعم قدرات القطاع الخاص؛
- فتح اقتصاد المنطقة على التجارة لتصبح البلدان ذات قدرة تنافسية في السوق الدولية، بدلاً من التحصن منها ووضع الحواجز أمام الاستيراد؛
- تهيئة بيئة مشجعة لإنشاء المزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية وتنميتها؛
- تعزيز سيادة القانون والشفافية والمساءلة؛

• دعم الشبكات الإلكترونية لنشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والأسواق، وتوفير المساعدة المطلوبة، وإزالة حواجز المعاملات القانونية الورقية والعوائق الإدارية، وتعزيز المعاملات التجارية الإلكترونية؛

• تقديم الدعم المالي للابتكار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا سيما الناشئة منها؛

• تحقيق الترابط والتواصل بين المنظمات الممثلة والجهات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية (كالصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، ومؤسسة أغاخان، وغيرها من المنظمات غير الحكومية)، ويمكن للإسكوا أن تؤدي دوراً أساسياً في هذا المجال.

تتفاوت مراحل التقدم التي بلغتها بلدان المنطقة في الجهود المبذولة لتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. غير أن هذه البلدان لا تزال متأخرة عن المستوى المطلوب في تأمين خدمات الدعم الأساسية، لا سيما خدمات البحث والتطوير، وحياسة التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتدريب والبنية الأساسية. ومن فوائد اتباع نهج لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأرياف في المنطقة:

- ضمان الملكية المحلية؛
- إنشاء الصناعات والأعمال التي تؤدي إلى إيجاد فرص عمل محلية مستدامة؛
- السماح لأفراد المجتمع بالاستفادة من المشاريع وتحقيق الربح منها؛
- تقديم الحوافز للمواطنين للبقاء في مجتمعاتهم؛
- إدارة البيئة المحلية بطريقة متنوعة ومستدامة؛
- استعمال المنتجات المحلية لتحقيق/توليد القيمة المضافة؛
- بناء الخبرات المحلية واستعمالها؛
- إقامة قيادة مستقرة وثابتة؛
- الحصول على دعم (المجتمعات التي تشجع المشروع، (يعتبرونه مشروعهم))؛
- الحفاظ على بيئة آمنة وصحية تجذب المستثمرين؛
- احترام القيم المحلية.

## المراجع

- Al-Asrag, Hussein. 2010. *Enhancing the competitiveness of the Arab SMEs in the Knowledge Economy*. MPRA Paper No. 21742. Available at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/21742/>.
- El-Meeny. 2004. Enhancing SME competitiveness and exports in the 21<sup>st</sup> century: A proposed general policy framework for SME development in Egypt: Entrust Development and Management Consultants. Available at <http://www.entrust-dmc.com/Publications/PolFramFnl.pdf>.
- Emirate of Abu Dhabi Executive Council. 2008. *The Abu Dhabi Economic Vision 2030*. Available at <http://gsec.abudhabi.ae/Sites/GSEC/Content/EN/PDF/Publications/economic-vision-2030-full-version,property=pdf.pdf>.
- ESCWA. 2001. *Potential of manufacturing SMEs for innovation in selected ESCWA countries*.
- ESCWA. 2008. *The Demographic Profile of Arab Countries: Ageing of Rural Populations*. Beirut: ESCWA.
- ESCWA. 2011. *Environmental goods and services in the ESCWA region: Opportunities for SMEs*. Beirut: ESCWA.
- Economic and Social Data Service. 2008. *Labour Productivity and unit labour costs indicator (KILM 18)*, Available at [http://www.esds.ac.uk/international/support/user\\_guides/ilo/kilm18EN.pdf](http://www.esds.ac.uk/international/support/user_guides/ilo/kilm18EN.pdf).
- Honey and Abu Kharmeh. 1989. Rural policy in Jordan's 1986-1990 development plan. *Journal of Rural Studies*, 5 (1): 75-85. Available at <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0743016789900223>.
- International Fund for Agricultural Development (IFAD) 2010. *Rural Poverty Report 2011*. Rome: IFAD.
- International Labour Organization. 2009. *Sustainable enterprise development and employment creation in the Arab region: A review of issues*. Thematic Paper presented at 'Arab Employment Forum', Beirut, 19-21 October 2009.
- Juma. 2003. *Agriculture and rural development in MENA*. Washington, DC: World Bank.
- Khouri. Beware the wrath of the Rural Arab Poor. *The Daily Star*, 20 April 2011. Available at <http://www.dailystar.com.lb/Apr/20/Beware-the-wrath-of-the-rural-Arab-poor.ashx#ixzz1PFgQFJnP>.
- Klapper. 2006. Entrepreneurship: How does the business environment matter? *Viewpoint, Note No. 313, Financial and Private Sector Development*, Washington, DC: World Bank.
- Kozak, 2005. *Micro, Small and Medium Enterprises: A Collection of Published Data*. Washington, DC: International Finance Corporation.
- Kruseman, G. and Vullings, W. 2007. *Rural development policy in Egypt towards 2025: Targeted conditional income support; a suitable option?* Wageningen, the Netherlands: Alterra. Available at <http://www.library.wur.nl/WebQuery/wurpubs/358773>.
- Nicola. *Middle-East – The Rising Importance of SMEs. Special Report*. Dubai, United Arab Emirates: Standard Chartered Bank.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 1996. *La competitivite industrielle*. Paris: OECD.

- Porter, M. 1990. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: The Free Press,
- Porter, M. 2004. *Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance*. New York: The Free Press.
- Schwab, K. 2010. *Global Competitiveness Report 2010-2011*. Geneva: World Economic Forum. Available at [http://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GlobalCompetitivenessReport\\_2010-11.pdf](http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf).
- Tambunan. 2008. Development of rural manufacturing SME clusters in a developing country: the Indonesian case. *Journal of Rural Development* 31(2): 123-146.
- Stevenson, Lois. 2010. *Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa*. Northampton, USA: Edward Elgar, International Development Research Centre.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2011. *World Population Prospects*. CD-ROM Edition. New York: United Nations.
- World Bank. 2005. *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform, Poverty Reduction and Economic Management*, Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank. 2007. *Economic Development Prospects: Job Creation in an Era of High Growth*. Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank. 2010. *Logistics Performance Index*. Available at <http://www1.worldbank.org/PREM/LPI/tradesurvey/mode1c.asp>.
- World Bank. 2011. *World Development Indicators*. Available at <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?display=default>.